جامعة واسط
مجلـــة كليـــة التربيـــة

العـــــدد السادس والثلاثون
الجزء الأول / آب / ٢٠١٩

التركيب في مسائل التصريف

دراسة في تجاوز إطار الحقل المعرفي

أ.م.د ليث داود سلمان — م.د. وسام جمعة لفتة

جامعة البصرة / كلية الآداب — جامعة البصرة / كلية التربية / القرنة

مستخلص البحث

يتناول بحثنا واحدة من المسائل الجدلية الكبيرة التي عنّت لنا من نظرات تأمّل وتفحص للجوانب التي بحثها الصرفيون التي قرروا فيها المسائل التي يشتغل عليها علم الصرف وما يفترق فيه عن غيره من علوم العربية كالنحو مثلاً .

وهي مسألة (مظاهر التركيب في مباحث التصريف) إذ نصّ الصرفيون على أن الصرف يبحث في المسائل التي توصف بالافراد لا التركيب غير أنهم في موضع آخر تناولوا ظواهر تركيبية على مستوى اللفظة المفردة أو اللفظتين مثل (بعلبك ، غلام زيد) وغيرها من الألفاظ التي رصدها بحثنا هذا موجها اياها مستعينا بأمهات المصادر الصرفية وقد وجهنا النظر باتجاه ظواهر منها :

١- النسب
٢- التصغير
٣- التثنية والجمع السالم
٤- الادغام
٥- بعض أحوال الفعل التصريفية

العـــــدد السادس والثلاثون
الجزء الأول / آب / ٢٠١٩

جامعة واسط
مجلـــة كليـــة التربيـــة

Structure in the Morphological Matters:

A Study in Deviating Scope of the Field Knowledge

Assist. Prof. Dr. Liath Dawood Salr
Dept. of Arabic / College of Arts
University of Basrah

Lect. Dr. Wasam Juma' Lefta
Dept. of Arabic/College of Education-Qurna
University of Basrah

Abstract:

Our research deals with one of the big debated matters which has signified us with speculation and inspection for the aspects that Morphologists have searched and resolved the matters that Morphology works with and what differentiate it from the other linguistic fields of Arabic such as Grammar. It's the matter of *the Phenomenon of Structure in Morphology Studies.* Morphologists agree that Morphology studies the matters which are described by elements not by structures while in other positions, they have dealt with structural phenomenon on the level of monosyllabic words or disyllabic words like (*baelabak* بعلبك and *ghulam Zeid* غلام زيد) and other words which our study has observed and pointed them out with the help of the seminal Morphological resources and we have brought the attention to some of its phenomena:

1. Extension
2. Diminution
3. Dualism and Plural
4. Assimilation
5. Some Morphological Positions of the Verb.

المقدمة

ثمّة جدلية كبيرة نرصدها، ونحن نتوغل في لجج البحث الصرفي، ونغور في أعماقه القّصِيَّة، تعنّ لنا من الفحص الدقيق بين الموضوع الذي يشتغل عليه علم الصرف، والمسائل المبحوثة فيه، التي تمثل شرطية موضوعية لا يمكن تجاوزها، أو الإخلال بها في ضوء الإطار الذي تتأسس بموجبه العلوم.

ونحن ندرك أنّ ثمّة مسائل في البحث النحوي القديم تنتظم في محور محدد، ولها مساحة بنيوية واحدة، تجعل مساحة الاشتغال محكومة بنظر معرفي مستقل، وقد تهيأ لهذا الجامع المشترك، في المسائل، أن يقدم نفسه علما بحكم الوحدة الجامعة الحاكية عن موضوع واحد، وقد كان هذا الموضوع هو البنية المفردة، فكان علم الصرف حقلاً معرفياً، نال عناية العلماء، وأخذ حظّاً وافراً من اهتمامهم، فتعاطوه ووسعوا من دائرة البحث فيه، وجعلوا له خطراً وشأناً، لا يقلّ عن منزلة علم النحو، فهذا ابن جنّي (١٩٢هـ) يقول: (كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأنّ معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أنْ يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة، إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عويصاً صعباً بُدئ قبله بمعرفة النحو، ثم جيء به، بعد، ليكون الارتياض في النحو موطِّئاً للدخول فيه، ومعيناً على معرفة أغراضه ومعانيه، وعلى تصرُّف الحال)[١]، وقال عنه ابن بابشاذ(٤٦٩هـ) : (كان أحقّ أبواب العربية بالتقديم، وأولاها اهتماماً بالتدريس والتفهيم. إذ كان التصريف هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها كمعرفي أصليّها من زائدها، وصحيحها من معتلها، وتامها من ناقصها، ومظهرها من مدغمها، وقلبها من مبدلها، وأصليّها من فرعيّها، وليس كذلك ما عداه من الأبواب المقدَّم ذكرها)[٢]، وقد ذكره الشاطبي(٧٩٠هـ) بقوله: (هذا الباب هو الشطر الثاني من شطري علم النحو، وهو أغمضهما وأشرفهما عند أهل هذا الشأن، لما فيه من الفائدة العائدة عليهم في تصرّفات كلام العرب)[٣]، ولم يغفل العلماء عن تحديد موضوع هذا العلم، فقد كانت مقارباتهم للتحديد الاصطلاحي جلية في رسم حدود الإطار وتشخيص المجال، فقد ذكر ابن السراج(٣١٦هـ) سبب التسمية قائلاً: (هذا الحد إنّما سمي تصريفاً لتصريف الكلمة الواحدة بأبنية مختلفة)[٤]، ومجال

التصريف، في هذا الكلام هو البنية المفردة، وعرّفه ابن جني بقوله: (إنّما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة)[٥]، فأنفس الكلم الثابتة هي المفردات لا غير، وقال فيه أيضاً: (أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرِّفها على وجوه شتّى مثال ذلك أن تأتي إلى "ضرب" فتبني منه مثل "جعفر" فتقول: "ضربب"...)[٦]، وهذا الإجراء العملي الذي يذكره ابن جني خاص بالكلمة المفردة، ولابن الدهان(٦١٢هـ) تحديد مميز للتصريف، يقول فيه: (هو معرفة الموزون والميزان والوزن.)[٧]، وهذا التحديد له خطره في الدرس الصرفي، وهو يؤذن أن ما لا يوزن، ليس له حضور في هذا الإطار، وعليه ترفع الكثير من المسائل التي بحثها العلماء تحت موضوعات صرفية متنوعة، وإن كانت متمكنة.

وإسهام ابن الحاجب(٦٤٦هـ) في صياغة حدّه يُعدّ منطلقا لتأسيس مرحلة جديدة، تقوم على مراعاة الشروط المنطقية في صياغة التعريف، فقال: (التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب)[٨]، وأحوال الأبنية هي العوارض التي تطرأ على البنية المفردة، وتحديد ابن مالك(٦٧٢هـ) لا يخرج عما ذكره ابن الحاجب، إذ يقول: (التصريف علم يتعلق ببنية الكلمة، وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة واعتلال وشبه ذلك)[٩]، وتعلّق العلم بالأبنية نصّ في الكشف عن المنطقة التي يشتغل عليها ذلك العلم، وفي شرح الرضي (٦٨٦هـ) نجد التحديد لا يتجاوز مظلة الإفراد، فقد ذكر أنّ التصريف: (هو أن تبني من الكلمة بناء لم تبنه العرب على وزن ما بنته ثم تعمل في البناء الذي بنته ما يقتضيه قياس كلامهم)[١٠]، وقرن معه ما عليه المتأخرون من تحديد، وهو: (علم يتعلق بأبنية الكلمة وبما يكون لحروفها من أصالة وزيادة وحذف وصحّة وإعلال وإدغام، وما يعرض لآخرها ممل ليس بإعراب ولا بناء من الوقف وغيره)[١١]، وبتأمل دقيق ندرك أن صياغة المفهوم قد اتكأت على البنية المفردة، ولا شأن لها بالتركيب، وإلى جنب هذا الظهور الذي يحيل عليه التحديد نجد لهم كلاماً في بيان ما يدخله التصريف، يقول ابن القبيصي(٦٣٠هـ): (والتصريف مختصّ بالأفعال والأسماء، فأمّا الحروف فلا حظّ لها فيه، وكذلك الأسماء الموغلة في شبه الحروف نحو "كم"، و"من"، و"ما"، و"إذا" لا يدخلها التصريف أيضاً ؛ لأنّه لا يُعرف لها اشتقاق تُردّ إليه كما لم

يُعرف للحروف اشتقاق، فإن نُقِل شيء من الحروف إلى الاسمية دخله التصريف)[١٢].

وعلى شاكلته يفصّل ابن عصفور(٦٦٩هـ)، في باب تمييز ما يدخله التصريف مما لا يدخله، قائلاً: (اعلم أنّ التصريف لا يدخل في أربعة أشياء. وهي: الأسماء الأعجمية التي عجمتها شخصية ك إسماعيل ونحوه، لأنّها نقلت من لغة قوم ليبس حكمها كحكم هذه اللغة. والأصوات ك"غاق" ونحوه، لأنّها حكاية ما يصوّت به، وليس لها أصل معلوم. والحروف وما شبّه بها من الأسماء المتوغلة في البناء نحو "من" و"ما " لأنّها لافتقارها بمنزلة جزء من الكلمة التي تدخل عليها، فكما أنّ جزء الكلمة، الذي هو حرف الهجاء، لا يدخله التصريف فكذلك ما هو بمنزلته... وما عدا ما ذكر من الأسماء العربية والأفعال يدخله التصريف)[١٣]، وقريب من هذا ما ذكره ابن مالك في إيجازه ؛ إذ يقول: (ومتعلقه من الكلمات: الأسماء التي لا تشبه الحروف، والأفعال.)[١٤]، ولم يختلف ابن هشام(٧٦١هـ) في ذكر المتعلق، فبعد أن حدّ التصريف، قال: (ومتعلقه الفعل المتصرف والاسم المتمكن)[١٥]، وقد فصّل القول في شرحه الألفية، فالتصريف عنده لا يدخل في الحروف، ولا فيما أشبهها من الأسماء المتوغلة في البناء والأفعال الجامدة[١٦]، والعلوي (٧٤٥هـ)جعل متعلقه تصحيح أبنية الألفاظ المفردة، وأحكام قوالبها على الأقيسة المطّردة[١٧]،وفي ذيل كلام ابن الحاجب المتقدم تأكيد على المسار الذي يحدّه هذا العلم، ويمنع غيره من الدخول في متعلقه ؛ إذ قال: التي ليست بإعراب، وفي هذا يقول الساكناني(٧٤٣هـ:)((فكأنه قال: تُعرف بها أحوال أبنية المفردات، فخرج النحو بالمفردات ؛ لأنّه علم تُعرف به أحوال أبنية المركبات)[١٨]، وتحدث عن هذا الاحتراز الماغوسي (١٠١٧هـ) قائلاً: (أي بأحوال هي إعراب، فأخرج عن حدّ التصريف بهذا القيد الأحوال التي هي إعراب، كالرفع والنصب مثلاً، وكالحركات البنائية، ونحو ذلك من الأحوال التي يبحث عنها في علم النحو) [١٩].

وتحدث الشاطبي(٧٩٠هـ) عن موضوعات العلوم، وموضوع علم التصريف بوجه الخصوص ؛ إذ يقول في شرحه على كلام الناظم: (وموضوع كل علم ما يُبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية، كما تقول: موضوع علم العروض الشعر، وموضوع علم اللغة مفردات كلام العرب ؛ فكذلك تقول: موضوع علم التصريف الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة. وما ليس باسمٍ متمكِّن ولا فعل

متصرّف فليس بموضوع له. فالأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة يُبحث في هذا العلم عن عوارضها الذاتية التي تلحقها في التقلبات من الزيادة والنقصان، والصحة والإعلال، وبالقلب والإبدال، ومحالِّها، وشروطها، وموانعها، وأسبابها، وشبه ذلك.)[٢٠]، وفي مرآة الظرف: (وموضوعه الأفعال المشتقة والأسماء المتمكنة)[٢١].

إنّ هذا التوجه في تحديد موضوع علم التصريف هو الأساس الذي يتكئ عليه البحث الصرفي في بناء مطالبه، وتقرير مقاصده، وتبيين مسائله، ولكننا بالنظر الدقيق والمُعاينة الفاحصة تعنُّ لنا مظاهر من التركيب في بعض مسائله، والعلماء في ذلك لا يستثنون هذه الصور من البحث الصرفي مع أنّهم يتشددون في جعل الحدّ مسوراً بالفصل، الذي يمنع من تداخل موضوعات العلوم بعضها ببعض، بما يحقق لهم استقلال العلوم وتمايزها، ولا نجد أيّ توجيه لمعالجة هذه الصور أو تأويلها، لكي تنسجم مع المبادئ الأساسية لهذا الفن، حتى الرضي الذي أثار حركة نقدية حول تعريف ابن الحاجب، ولا سيما في (أحوال الأبنية)، نجده قد ذكر بعضاً منها في شرح الشافية، ولكنه أصرّ أنّ الوقف والتقاء الساكنين في كلمتين، والإدغام فيهما ليسا من الأبنية، ولا من أحوال الأبنية [٢٢]، وهذه التفاتة مهمة وانعطافة كبيرة في التفكير الصرفي ؛ إذ إنّه سلط أدواته النقدية لمحاكمة المتن الصرفي الذي لا ينضوي تحت مظلة الحدّ الذي أسس له العلماء، فكانت مقارباته النقدية قاضية بأنّ التقاء الساكنين والإدغام بين كلمتين ليس من الأبنية، وهو كذلك لأنّ المعوّل عليه عندهم هو الوزن والاشتقاق، وهما لا يجريان على ذين الصنفين، ومن فسّر هذا على أنّه حال ناشئ للبناء من اقترانه ببناء آخر[٢٣]، أو أنّ المرجوع لهما هو المثلان من غير النظر إلى التركيب[٢٤]، فإنّه لا يفرّ من الشرطية العينية التي تجعل البناء متوقفاً في بيان حاله على الاقتران والترابط، وفي الإدغام تحصل لدينا صورة جديدة أشبه بالنحت كقولهم: اسلخنمك، في اسلخ غنمك.

التركيب

قبل أن نتوغل إلى عمق البحث ينبغي توضيح مفهوم التركيب في بعض من منظومات التواصل.

التركيب لغة

يقول ابن فارس(٣٩٥هـ): (الراء والكاف والباء أصل واحد مطّرد منقاس، وهو علو شيء شيئاً)[٢٥]، وقال ابن منظور(٧١١هـ): (هو وضع بعض على بعض)[٢٦].

وفي الاصطلاح

يقول الفاكهي(٩٧٢هـ) : (وهو أي التركيب "ضمّ كلمة فأكثر إلى " كلمة "أخرى" كبعلبك، وغلام زيد، فضمّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى تركيب، والمجموع مركّب، سواء كان بينهما نسبة أم لا، بخلاف التأليف، إذ يُشترط فيه وقوع الألفة بين الجزأين، فهو أخصّ منه، إذ هو تركيب وإفادة)[٢٧]، وفي الكليات هو: (ضمّ الأشياء مؤتلفة كانت أو لا، مرتبة الوضع أو لا، فالمركب أعم من المؤلف والمرتب مطلقاً)[٢٨]، والتركيب قد يكون مفيداً، فيكون كلاماً، نحو: محمّد نبيّ وجاء زيد، وقد يتبرأ من خاصية الإفادة، ولا توجد بينهما علاقة إسناد، وعندئذٍ لا يكون كلاماً، نحو: في الدار، والى المدرسة، وزيد النبيل، وعبد الله، وسيبويه، وإن جاء عمرو وغيرها. وذكر العلماء حدّ المركّب بقولهم: (المركّب: عبارة عن ضمّ كلمةٍ إلى كلمةٍ فأكثر)[٢٩]، وقيل: إنّه الذي يدل جزء منه على جزء من ذلك المعنى[٣٠]، وقال الشريف الجرجاني(٨١٦هـ) : (هو ما أريد بجزء لفظه الدلالة على جزء معناه)[٣١]، وفي شرح الحدود النحوية: (فحدّه حينئذٍ" ما يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه" المقصود كغلام زيد، فإنّ كلاًّ من جزأيه مقصود به الدلالة على جزء معناه...)[٣٢]، وعلى كلّ حال، فإنّ التركيب كان له حضور في بعض مباحث التصريف ومسائله، وهذا الحضور في المتن الصرفي قد يكون صلتاً ناصعاً، أو يكون مما يستدعيه الخطاب الصرفي في التواصل.

مواطن التصريف

أ- النسب

من مظاهر التركيب ما نجده في موضوع النسب، ولا سيما في النسب إلى الاسم المركب بصوره المختلفة، ولكن قبل أن نعرض المسألة ينبغي ذكر أمرين، هما:

- علاقة النسب بالتصريف
- صور المركّب

الأمر الأوّل

عندما نتوغل إلى عمق المتن الصرفي، فإنّنا لا نجد للنسب حضوراً في مسائله عند العلماء الأوائل، فأقسام التصريف كما يذكرها ابن السراج (٣١٦هـ) خمسة، هي: زيادة وإبدال وحذف، وتغيير بالحركة والسكون وإدغام [٣٣]، ولم يتحدث فيها عن النسب، وأبو علي الفارسي(٣٧٠هـ) جعله قسيماً للتصريف لا قسماً منه، إذ يقول: (والضرب الآخر من القسم الأوّل، هو التغيير الذي يلحق أنفس الكلم وذواتها، فذلك نحو التثنية والجمع الذي على حدّها والنسب وإضافة الاسم المعتلّ إلى ياء المتكلم، وتخفيف الهمزة، والمقصور والممدود، والعدد، والتأنيث والتذكير، وجمع التكسير، والتصغير والإمالة، والمصادر، وما اشتق منها من أسماء الفاعلين والمفعولين وغيرها، والتصريف، والإدغام)[٣٤]، وقد جعله ابن الدهان في الفصول الصرفية لا التصريفية ؛ لأنّه يفرِّق بينهما[٣٥]. وأبو حيان (٧٤٥هـ) في ارتشاف الضرب لم يجعله من التصريف ؛ إذ جعل القول في أحكام الكلم العربية على ثلاثة أقسام: الأوّل ما يكون لها في أنفسها وهو المسمى بالتصريف، والثاني ما يلحقها من أوّلها، والثالث ما يلحقها من أخرها، وفي هذا القسم تحدّث عن النسب، في حين ذكره ابن الحاجب في ضمن مباحث التصريف وكذا ابن مالك، وكثير ممن جاء بعدهم[٣٦]، فالنسب، إذاً، لم يكن من مسائل التصريف عند الأوائل، وقد ظهر في مؤلفات المتأخرين منهم.

الأمر الثاني

الاسم المركّب مقسّم على أنواع ذكرها الشريف الجرجاني، وهي: (مركّب إسنادي، كقام زيد، ومركّب إضافي، كغلام زيد، ومركّب تعدادي، كخمسة عشر، ومركّب مزجي، كبعلبك، ومركّب صوتي كسيبويه.)[٣٧]، وفي شرح الحدود النحوية ثلاثة، هي: مركّب إضافي ومزجي وإسنادي[٣٨].

النسب إلى المركّب

تحدّث عن النسب إلى المركّب سيبويه (١٨٠هـ)في باب (هذا باب الشيئين اللذين ضُمّ أحدهما إلى الآخر فجُعلا بمنزلة اسم واحد كعيضموز وعنتريس)، وذكر منه: حضرموت وبعلبك، ورامَ هُرمُز ومارَ سَرجس، ومعدِ يكَرب، وخمسة عشر وأخواتها، وحادي عشر وأخواتها وعمرَوَيَه وأيادي سبأ وقالي قل[٣٩].

وحيثية التركيب واضحة من الاثنينية والضمّ، وإن كان المُحال عليه شيئاً واحداً، والظهور الأوّلي يمنع من إدراج هذا النحو في موضوعات علم الصرف ؛ لأنّ النقل مشخّص بالمعنى، ولكن التركيب من حيثية لفظية منيعة على الوزن وبعض موارد التصريف، ومع ذلك نجد لهذا النحو من التركيب حضوراً في النسب، فقد ذكره سيبويه تحت باب (هذا باب الإضافة إلى الاسمين اللذين ضُم أحدهما إلى الآخر فجُعلا اسما واحدا)، وذكر منه (خمسِيّ) في خمسة عشر، و(معدِيّ) في معد يكرب، و(حضرمِيّ) في حضرموت[٤٠]، وذكره في (باب الإضافة إلى الحكاية) ، فقال: تأبَطِيّ في تأبَط شرّاً[٤١]، وفي (باب الإضافة إلى المضاف من الأسماء)، فقال: زبيرِيّ في ابن الزبير، وكُراعِيّ في ابن كُراع، وغيره[٤٢]، وذكره صراحة من جاء بعده في المباحث الصرفيّة، يقول ابن الدهان: النسب إلى المركّب كالنسب إلى ما فيه تاء التأنيث، تحذف الثاني كما تحذف التأنيث، نحو: حضرِيّ في " حضرموت" ...

المضاف إليه على ضربين: أحدهما مقصود، وهذا إذا نسبت إليه، حذفت الأوّل منهما، تقول في النسب إلى "ابن الصعق": صَعَقِيّ. والثاني أن يكون غير مقصود، وهذا يحذف الثاني منه، تقول في

"عبد الدار": عبدِيّ...)[٤٣] . وتحدث عن النسب إلى المركّب ابن الحاجب بقوله: (والمركّب يُنسب إلى صدره، ك (بعلِيّ) و (تأبطِيّ)، و (خمسِيّ) في (خمسة عشر) علماً، ولا ينسب إليه عدداً. والمضاف إن كان مقصوداً كابن الزبير وأبي عمرو قيل: (زُبيرِيّ) و(عَمرِيّ)، وإن كان كعبد مناف وامرئ القيس قيل: (عبدِيّ) و(مرئِيّ).)[٤٤]، وقال الرضي شارحاً: (اعلم أن جميع أقسام المركبات ينسب إلى صدرها، سواء كانت جملة محكية كتأبط شراً، أو غير جملة، وسواء كان الثاني في غير الجملة متضمناً للحرف كخمسة عشر وبيت بيت، أولا كبعلبك، وكذا ينسب إلى صدر المركب من المضاف والمضاف إليه على تفصيل يأتي فيه خاصة، وإنما حذف من جميع المركبات أحد الجزءين في النسب كراهة استثقال زيادة حرف النسب مع ثقله على ما هو ثقيل بسبب التركيب)[٤٥]. ومما ذكره الخضر اليزدي(٧٢٠هـ): (المركّب إما أن يكون إضافياً أو لا. الثاني أمّا أن يكون إسنادياً أو لا. الثاني : ويسمى مزجياً، إمّا أن يكون يتضمن الحرف أو لا. فما سوى القسم الأوّل إذا أضيف "إليه أضيف" إلى صدره مطلقاً فتقول في تأبط شرّاً وبرق نحره: تأبَطِيّ وبَرَقِيّ وفي خمسة عشر علماً لأحد: خمسِيّ، وفي اثنا عشر كذا: اثنِيّ أو ثنوِيّ وفي بعلبك ومعدي كرب: بعلِيّ ومعدِيّ...وأما الإضافي فلا يخلو من أن يكون كُنية أو لا، الأوّل يُنسب إلى الثاني... تقول في أبي عمرو وابن الزبير وابن دعلج: عمرِيّ وزبيرِيّ ودعلجِيّ... وأما الثاني فيُنسب إلى الأوّل... وذلك كقولك في عبد مناف وامرئ القيس: عبدِيّ وامرئِيّ)[٤٦]، وقد أورد ابن هشام هذا النحو من النسب، إذ قال: (ويُنسب لصدر: جملة ومزجي وذي إضافة – لا يلبس – بالنسب لأوله كامرئ القيس. ولعجز:/ ما بدئ بابن أو أب أو أمّ، وما تعرّف بالثاني: كغلام زيد)[٤٧]، وهكذا نجد هذه المسألة في المتون الصرفية التي تتناول النسب، ولاسيّما الحديثة[٤٨]، وتصريح العلماء بالتركيب عند التعاطي مع هذا النحو من الأسماء، يكاد يكون منافياً لما قيل إنّه علم يتعلّق ببنية الكلمة، والتركيب، هنا، وحدة دلالية تُحيل على المعنى، ولكن لا يصدق عليها مفهوم البنية الصرفية. نعم، يمكن القول إنّ التغيير قد طرأ على أحد الجزأين، وإنّ الحال عرض على ما يصح تسميته بالبنية المفردة ، وهذا لا يدفع التصوّر الكلّي في التعامل مع هذه الحيثيّة ، وإطلاق التركيب على هذه المفاهيم دليل على أنّها قسيمة للصنف الآخر ، وهوالمفرد.

ثمّ إنّ هذا الحلّ المقترح لا يمكن تطبيقه على المركّب المزجي ؛ لأنّ الفصل بين الجزأين افتراضي قابل للتأويل، ولذلك نجدهم يختلفون في تحديد الجزء الأوّل من حضرموت ، أهو حضر أم حضرم، ومن جهة أخرى إنّ متعلق العلم كما تقدم الأسماء المتمكّنة، والمركّب العددي مبني، وكذا المزجي المختوم ب "ويه" والقسم الثاني منه مختلف فيه بين أعرابه إعراب ما لا ينصرف أو إضافة الأوّل إلى الثاني أو البناء على الفتح كخمسة عشر[٤٩]، وفي المركّب الإسنادي نظفر بطرفٍ فعلِيّ ك "سُرّ من رأى"، و" تأبّط شرّاً"، و"جاد المولى"، فكيف ننسب إلى الجزء الأوّل، وهو فعل، والفعل لا يُنسب إليه؟!

وأزيد على ذلك أنّ المركّبين المزجي والإسنادي لا يقبلان التثنية والجمع بالطريقة المباشرة، ويشترك معهما المركّب الإضافي في التعذّر على الوزن، ولو أردنا أن نصنفهما في ضوء القسمة البنائيّة الشائعة لكان التمنّع حليفنا، وهذا كاف لدى العلماء الأوائل في إخراجه من مظلة الموضوع ومسائله، ومن ابتغى الخوض في فلسفة التأويل قائلاً: إنّ المحصّلة في هذه المسألة هي عروض التغيير للمفرد الذي يبدو على أحد الجزأين، وعندئذٍ يزول هاجس التركيب الذي يعنّ للباحث في المتن الصرفِيّ. ولكن هذا التخريج يقودنا إلى التساؤل: أيّهما البناء ؟ الكلمة قبل التغيير أم الكلمة بعد التغيير، ولا يجوز صدق البناء عليهما معا لوجود محذور الكثرة والتركيب، فضلاً عن ذلك فقد جاء النسب إلى الجزأين، قال الشاعر:

تَزَوَّجْتُهَا رَامِيَّةً هُرْمُزِيَّةً بِفَضْلِ الَّذي أعْطَى الأَمِيْرُ مِنَ الرِّزْقِ

و ذكر ما يُنسب إلى المركّب من غير حذف إذا خفّ اللفظ، نحو بَعْلَبَكِّيّ[٥٠]، وهذا يعني أنّ الملاك عندهم في الحذف هو الاستثقال[٥١]، لا أنّه مركّب، والتغيير ينبغي أن يلحق المفرد من الأسماء المتمكّنة. ومن الثابت أنّ موضوع الصرف هو البنية التي تكون محلّاً للتغيير، وكلمات مثل: تأبط شرّاً وسيبويه وعبد الله ليست بذاتها بنية، بل هي مركّبات، وقد طرأ عيها التغيير، فنحن أمام جدلية تركيب اللفظ الذي يقصيه البحث الصرفي، نظراً للأصل، والمآل الأخير الذي يحاكيه اللفظ في دلالته على مسماه، وهو الدلالة على الشخص أو النوع، ولا يمكن لنا أن نغلّب جانباً واحداً، لا يعدو أن

يكون فرعياً في البحث الصرفي على الجوانب الكثيرة التي تقبلها الكلمات في مجال التصريف.

ومما نجده عندهم النسب إلى الجملة الفعلية في غير الحكاية، وهو من النسب الشاذّ، يقول سيبويه: (سمعنا من العرب من يقول: كونِيّ، حيث أضافوا إلى كُنْتُ، وأخرج الواو حيث حرّك النون)[٥٢]، وفي شرح الكتاب ذكر أبو عمر الجرمي "كنتِيّ " في الإضافة إلى كنت، وربما قالوا: كنتنِيّ، وروي عن ثعلب:

وما أنا كُنْتِيٌّ ومَا أنَا عَاجِزٌ وشَرُّ الرجال الكُنْتَنِيُّ وعَاجِزُ [٥٣]

وهذا النسب وجد له حضوراً عند الرضي الذي ذكر كلام سيبويه، وكلام الجرمي المتقدِّم، وأورد الشاهد الشعري له[٥٤]، والظاهرة التركيبيّة فيه صريحة، لا مجال للتأويل فيها ؛ لأنّ التركيب فيها لا يُراد به العَلَمِيّة، كما تقدّم في المركّبات، فيوجد، في الأخير منها، فعل وفاعل ونون الوقاية، والحمل على الشذوذ فيها يستبطن الهرب من تفسير التنافي الواقع بين موضوع علم الصرف، وهذا النحو من التركيب المقحم في مباحثه.

ب- التصغير

لم يكن التصغير من موضوعات التصريف عند القدماء، فلم نعثر على أحدٍ تناوله في مصنّفه الصرفي، وكونه موجوداً في الكتاب والمقتضب والأصول، لا دلالة فيه على أنّه من مسائله، فأقسام الزيادة التي ظهرت عند المبرد (٢٨٦هـ) وابن السراج(٣١٦هـ) في صور التغيير لم يذكر فيها التصغير[٥٥]، ولم يتحدّث عنه المازني في تصريفه، وفي نصّ سابق جعله الفارسي قسيماً للتصريف[٥٦]، وليس له حضور في كتابي ابن جني المنصف والتصريف الملوكيّ، ولكن توجد إشارة إلى أنّ التحقير مما يغيّر فيه الاسم ؛ يذكرها بقوله: (...إلا أنّه لمّا كان في الأسماء ما ذكرته من الحذف والتحقير والتكسير [٥٧]ونحوها كان بين الأسماء والأفعال تقارب)، وفي نصّ لابن بابشاذ يقول فيه: (استدلّ أصحابنا على أنّ أصل التصريف للأفعال، كما ترى من القلب... ثمّ الأسماء المتمكّنة من بعدها لما يعتورها من تصريف تصغيرها وتكسيرها، ووصفها، والوصف بها وتثنيتها وجمعها وإظهارها وإضمارها وتذكيرها وتأنيثها، وتعريفها وتنكيرها وممدودها ومقصورها)[٥٨]، ولكنّه لم يضمّنه كتابه. وقال فيه ابن

عصفور: (ومن هذا النحو هو اختلاف صيغة الاسم للمعاني التي تعتوره من التصغير والتكسير، نحو: زُيَيْد وزُيُود، وهذا النحو من التصريف جرت عادة النحويين أن يذكروه مع ما ليس بتصريف. فلذلك لم نضمّنه هذا الكتاب)[٥٩]، وقد ذكره ابن الدهان في الفصول الصرفيّة [٦٠]، ولم يغفله ابن الحاجب في شافيته[٦١]، وله بعض الحضور في مباحث ابن مالك التصريفيّة[٦٢]، ولكنّهم لم يوردوا المركّب بأنواعه، وإن كان ابن الحاجب ألمح إلى بقاء الجزء الثاني من بعلبك[٦٣]. ولكنّ الرضي ذكر النسب إلى المركّب، وهو يشرح متن الشافية[٦٤]. وهو من القسم الثاني من التصريف عند أبي حيان، فقال عنه: (وهو ينحصر في التصغير، والتكسير، وفي المصدر، واسمي الزمان والمكان، واسم الفاعل، واسم المفعول، والمقصور والممدود)[٦٥]، وهذا يعني إنّ التصغير لم يكن من الموضوعات المستقرّة عند العلماء الأوائل في المباحث الصرفيّة، ولكن من المتّفق عليه أنّه واحد من الأدلة التي بموجبها نعرف أصول الأشياء، يقول الخضر اليزدي:(أنّ التصغير يردّ الأشياء إلى أصلها غالباً)[٦٦].

تصغير المركّب

تحدّث سيبويه عن تصغير المركب في باب (تحقير كلّ اسم كان على شيئين ضُمّ أحدهما إلى الآخر فجُعلا بمنزلة اسم واحد)، وقال في تصغير حضرموت: حُضَيْرموت، وبعلبكّ: بُعَيْلَبَكّ، وخمسة عشر: خُمَيْسة عشر[٦٧]، وعلى شاكلته كلام ابن السرّاج[٦٨]، وفي المصنّفات الصّرفيّة نجد الرضي قد أورد النسب إلى المركّب بقوله: (والمركّب يصغّر صدره، مضافاً كان أو لا، نحو أُبَيّ بكر، ولأُمَيْمَة عمرو، ومُعَيْد يكرب، وخُمَيْسة عشر، وذهب الفرّاء في المضاف إذا كان كنيته إلى تصغير المضاف إليه، احتجاجاً بنحو أمّ حُبَيْن، وقوله:

أعْلاقَةً أمّ الوَلِيّدِ بَعْدَمَا أفْنَانُ رَأسِكَ كَالثَّغَامِ المُخْلِسِ)[٦٩].

والخضر اليزدي ذكر (بُعَيْلبكّ وحُضَيْرموت)، مستحضراً قول الخليل (١٨٠هـ)الذي يؤكّد أن التحقير يكون للصدر ؛ لأنّه بمنزلة المضاف، وذكر عُبَيْد الله[٧٠]، وفي عنقود الزواهر: (والاسم المركّب من كلمتين تصغيره تصغير الأولى منهما فيقال في بعلبكّ وخمسة عشر بُعَيْلبكّ وخُمَيْسة عشر، ولا يكسر ما بعد ياء التصغير بجعل الجزء الثاني بمنزلة تاء التأنيث)[٧١]، وسار على شاكلتهم المحدثون

في كتبهم الصرفيّة[٧٢]، ولم يذكروا المركّب الإسنادي المؤلّف من الفعل والاسم، كما ذكروه في النسب مع أنّ الحكم واحد في منع تصغير الفعل والنسبة إليه، فلماذا جاز هناك، وامتنع هنا؟!

والتركيب، هنا، لا يمكن دفعه ؛ لأنّ العروض والتغيير لا يلحق الاسم بعد حذف أحد الجزأين على غرار النسب*، فيكون الحكم للبنية المفردة في المآل، فالتركيب باقٍ على تركيبه، وقد جاءت الياء ثالثة على كلّ حال، وقد نزّل سيبويه هذه المركّبات منزلة الكلمة الطويلة ؛ إذ يقول: (فصارت عشر في اثني عشر بمنزلة النون، كما صار مَوْتَ في حَضْرَمَوْت بمنزلة رِيْس في عَنْتَرِيْس)[٧٣]، وقريب منه ما ذكره ابن يعيش (٦٤٣هـ)بقوله: (إذا صغّرت اسماً مركّباً من اسمين جُعلا اسماً واحداً فالطريق فيه أن تصغّر الصدر، ثم تُتبعه الثاني كما تفعل قبل التصغير من التركيب، وذلك لأنّ المعاملة مع الأوّل، والثاني كالتتمة له، فمحلّ الثاني من الأوّل محلّ المضاف إليه من المضاف، فكما أنّك إذا حقّرت مضافاً من نحو عبد زيد وطلحة عمرو إنّما تحقِّر الأوّل دون الثاني من نحو عُبَيْد زيد وطُلَيْحة عمرو، كذلك تقول: هذا بُعَيْلبكّ وحُضَيْرموت ومُعَيْدِ يكَرب، لأنَ المضاف والمضاف إليه والمركَّبين بمنزلة اسم واحد طويل كعنتريس، فكما تقول: عُنَيْتَرِيْس تقول: حُضَيْرَمَوْت)[٧٤]، ومن المعلوم أنّ المشابهة والتنزيل في بيان الأحكام لا يلُغي الحيثيّة التركيبيّة للفظ.

ج-التثنية والجمع السالم

التثنية والجمع لم يكونا من ميدان التصريف عند القدماء، وقد تبين أنّ الفارسي جعلهما قسيمين للتصغير، ولم يذكرهما المازني في التصريف ولا ابن المؤدِّب (٢٢٨هـ)في دقائق التصريف، ولا ابن جنّي في كتابيه : المنصف والتصريف الملوكي، وليس لهما حضور عند ابن بابشاذ في مقدمته، وهما غير موجودين في كتابي الجرجاني: العُمُد والمفتاح في التصريف، وابن بابشاذ أشار إليهما في نصّ سابق ولم يوردهما في مباحث كتابه، ولا نعلم إن كان للمركّبات نصيب فيهما. والميداني (٥١٨هـ)لم يتحدّث عنهما في نزهته، ولم نجدهما عند ابن الدّهان في فصليه الصرفي والتصريفي، وابن الحاجب لم يضمّنه كتابه الشافية، ولم يُدخلهما ابن مالك في مباحث كتابيه: التعريف بضروري التصريف وإيجاز التعريف، وولم نعثر عليهما في مراح الأرواح، وجعلهما أبو

حيان مما يلحق الكلمة من آخرها، ولم يجعلهما من التصريف[٧٥]، ولم يتكلّم عليهما ابن هشام في كتابه نزهة الطرف.

ولا نعلم المؤسس الأوّل الذي أدخلهما في ميدان علم الصرف، وابن بابشاذ، مع إشارته إليهما، لم يقدّمهما لنا في مبحثين مستقلّين، تتبين تفاصيل التصريف فيهما. ولكن وجدنا القوشجي(٨٧٩هـ) ذكرهما في كتابه عنقود الزواهر، وتبع هذا المسلك جلّ المحدثين[٧٦]، وعندما تتبعنا هذا المبحث لديهم، لم نجد القوشجي قد تعرّض إلى المركّب فيه، وكذلك بعض المحدثين، واكتفى بعضهم بذكر تثنية المركّب الإضافي مخرجا المزجي والإسنادي، وجمع المؤنّث المصدّر بابن أو ذي كما في عمدة الصرف[٧٧]، وزاد آخر جمع المركّب الإضافي دون سواه[٧٨]، وذكر المركّب صراحة الدكتور محمد خير الحلواني، فقال: يثنى الجزء الأوّل من المركّب الإضافي، نحو: (أبوا خالدٍ وصلاحا الدين) في (أبو خالد وصلاح الدين)، والمركّب المزجي يُثنّى بإضافة (ذوا أو ذوي) للمذكّر، و(ذواتا أو ذواتي) للمؤنّث، ومثل هذا عمل مع جمع المذكّر، إذ جمع الجزء الأوّل من الإضافي، والمزجي والإسنادي جمعهما بإضافة (ذوو) قبله[٧٩]، ومثله يفصّل الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب في بيان أحكام المركّبات في التثنية والجمع[٨٠]، والأكثر أنّ هذه الأحكام مُستقاة من البحث النحوي، ففي همع الهوامع ذُكر أنّ المركّب الإسنادي لا يُثنّى ولا يُجمع، ويُتوصّل إليه بالتثنية ب(ذوا)، وبالجمع ب(ذوو)، والمركّب المزجي على المشهور لا يُثنّى ولا يُجمع، والكوفيون جوّزوا التثنية، وبعضهم ثنّى ما خُتم بويه وجمعه، فقيل: معدي كربان وحضرموتان، وسيبويهان وسيبويهون، وثمّة من حذف العجز، فقال سيبان وسيبون، أمّا الأعلام المضافة، نحو أبي بكر، فيستغني فيها بتثنية المضاف وجمعه عن تثنية المضاف إليه وجمعه[٨١]. ومن قبل تحدّث سيبويه عن امتناع تثنية الأسماء المحكيّة وجمعها، فقال: (واعلم أنّ الاسم إذا كان محكيّاً لم يُثنَّ ولم يُجمع ، إلّا أن تقول: كلّهم تأبّط شرّاً، وكلاهما ذرّى حُبَّاً، لم تغيره عن حاله قبل أن يكون اسماً)[٨٢].

ومما تقدّم يتبين أمران: الأوّل إنّ التثنية والجمع لم يكونا من المسائل الصريحة في موضوعات التصريف. والثاني الخلاف الدائر حول طريقة تثنيتهما وجمعهما، وهذا يقودنا إلى الاعتراف بأنّ

الخاصيّة التركيبية هي السبب الكامن في تعدّد التوجيه وتباين القراءة، ولو كانت من الأبنية التي هي محل عناية التصريفيين، لكانت الأحكام فيها بيّنة لا تشوبها ضبابيّة التأويل، ولا تعسّف التقدير، وكلام سيبويه المتقدّم ينمّ عن وعي عميق مستمدّ من واقع الاستعمال، إذ لم يرد عنده مجيؤها مثناة أو مجموعة.

أما المركّب الإضافي، فإنّ تثنيته وجمعه يكون للمضاف دون المضاف إليه، وهذا كافٍ للكشف عن البعد التركيبي فيه، لأنّ العلامة لحقت جزؤه الأوّل، وتركت الالتحاق بآخره، كما هو المعهود في التثنية والجمع، والمعروف أن التركيب بجزأيه يمثّل البعد العلمي لا جزؤه الأوّل.

د- الإدغام

الإدغام من مباحث التصريف عند ابن السراج، فقد جعله القسم الخامس من أقسام التصريف[٨٣]، وهو كذلك عند ابن جني[٨٤]، وابن بابشاذ[٨٥]، وذكره ابن الدهان في الفصول التصريفية من كتابه[٨٦]، وجعله ابن معطي مما يشتمل عليه التصريف[٨٧]، وله حضور في مباحث التصريف عند ابن الحاجب[٨٨]، وابن مالك[٨٩]، وابن عصفور[٩٠]، وغيرهم. ولكنّنا نجد المازني جعل الإدغام والإمالة قسيمين للتصريف ؛ إذ يقول: (والتصريف إنّما ينبغي أن ينظر فيه من قد نقب في العربيّة فإنّ فيه إشكالاً وصعوبة على من ركبه غير ناظر في غيره من النحو. وإنّما هو والإدغام والإمالة فضل من فضول العربيّة)[٩١]، وأبو علي الفارسي، في نصّ تقدّم ذكره، جعله قسيمًا للتصريف، ومع هذا التفرّد يبقى الإدغام على المسلك المشهور من مباحث التصريف، ولكن تبقى مسألة، وهي أكل مباني الإدغام من مباحث التصريف أم إنّ التصريف يقتصر على ما كان الإدغام منه واقعاً في الكلمة الواحدة؟ والظاهر إنّ الإدغام بين كلمتين ليس منه ؛ لأنّ التغيير العارض ليس وصفاً للبنية بل هو تحويل منتج للتركيب، وهو ما جعل الرضي يخرجه من الأبنية وأحوال الأبنية[٩٢].وبتتبع للمباحث التصريفيّة نجد الحضور الفاعل للإدغام بين كلمتين، وفي تصريف المازني ثمّة إشارات إليه، نجدها في حديثه عن الإظهار والإدغام في " هم يضربونني" ونحوه [٩٣].

ومن ذلك ما نجده عند ابن السراج الذي جعله القسم الأخير من التصريف، فقد تحدّث عن

الإدغام بين كلمتين ؛ إذ قال: (وأحسن ما يكون الإدغام في الحرفين المتحرّكين اللذين هما سواء، إذا كانا منفصلين، أن تتوالى خمسة أحرف متحرّكة بها فصاعداً ؛ لأنّ ليس في أصل بناء كلامهم بناء لكلمة على خمسة أحرف متحرّكة...وذلك نحو: جَعَلَ لَك، وفَعَلَ لَبيد لك أن تدغم، ولك أن تُبين، والبيان عربي حجازي)[٩٤]، وذكر الإدغام في: ثَوْبِ بَكْرٍ ونِعِمَّا[٩٥]، وأعقبها بالحديث عن إدغام المتقاربين، فقال: (واعلم أنّ هذه المدغمة تنقسم ثلاثة أقسام، منها ما يُبدل الأوّل بلفظ الثاني، ثمّ يُدغم فيه، وهذا أحقّ الإدغام، ومنها ما يُبدل الثاني بلفظ الأوّل، ثمّ يُدغم الأوّل في الثاني، ومنها ما يُبدل الحرفان جميعاً بما يُقاربهما، ثم يُدغم أحدهما في الآخر)[٩٦]، ومما مثّل له:

إدغام الهاء مع الحاء، نحو:	(اجْبَهْ حَمَلاً)	تُحوّل الهاء حاء وتُدغم.
إدغام العين مع الحاء، نحو:	(اقْطَع حَمْلاً)	تُحوَل العين حاء وتُدغم.
إدغام الحاء مع العين، نحو:	(امْدَحْ عَرَفَةَ)	تُحوّل العين حاء وتدغم.
إدغام الغين مع الخاء، نحو:	(أدْمَغْ خَلَفَاً)	تُحوّل الغين خاء وتُدغم.
إدغام الخاء مع الغين، نحو:	(اسْلَخْ غَنَمَك)	تُحوّل الخاء غيناً وتُدغم.

إدغام القاف مع الكاف في نحو: الحَقْ كَلَدَةَ، والكاف مع القاف في نحو: (انْهَكْ قَطْنَاً)، والجيم مع الشين في نحو: (ابْعَجْ شَبَثَاً)، واللام مع الراء في نحو: (اشْغَل رَّجَبَةَ)، والنون مع الراء واللام والميم في نحو: (مِنْ رَّاشِدٍ ومَنْ لَكَ)، والنون مع الباء في نحو: (مَنْ بِكَ)، والنون مع الواو، والنون مع الياء، والدال مع الطاء، فقالوا: اضْبِطُّلامه في نحو: اضْبِطْ دُلامِه، والطاء مع التاء، فقالوا:(انْقُتَّوْأمَاً) في انْقُطْ تؤأمَاً، والتاء مع الطاء، فقالوا: (انْعطَّالباً) في انْعَتْ طَالِباً، والتاء مع الدال، فقالوا: (انْعَدُّلاماً) في انْعَتْ دُلامَاً، وغيرها الكثير[٩٧]، ومن قبله ذكره سيبويه[٩٨]، والمبرّد[٩٩]، ولكنّني بدأت بابن السراج لأنّه ذكر أقسام التصريف صراحة، ومن ثمّ ذُكرت هذه المسائل في مباحث التصريف عند العلماء، ولا أقول كلّهم، فابن جني في التصريف الملوكي ذكر الإدغام في الكلمة لا بين الكلمتين، في حين ذكر الإدغام بلا تفصيل لأقسامه وصوره المتعدِّدة في " هم يضربونني " تبعاً للمصنّف في شرح

التصريف[١٠٠]، وذكره عرضاً في حذف الهمزة من قوله تعالى: " لكنّا هو الله ربي" الكهف ٣٨، وهو في الأصل لكن أنا[١٠١]، وفي قلبها واواً شذوذاً في أبوَّيوب من أبو أيوب[١٠٢]، و ظهر هذا النحو من الإدغام عند الثمانيني(٤٤٢هـ) الذي يقول: (والإدغام من هذا الفصل، وهو أن يلتقي الحرفان المثلان أو المتقاربان من كلمة واحدة، أو من كلمتين فيثقلا على اللسان، فإن كان مثلين أسقطت حركة الأوّل وأدغم في الثاني...وأمّا المتقاربان فهو أن تقلب الأوّل إلى جنس الثاني ثمّ تُدغمه فيه كقوله تعالى: " وإن تعجب فَّعجب " الرعد ٥ " ومن لم يتب فَّأُولئك" فإذا أردت الإدغام قلبت الباء فاء، وأدغمت الفاء في الفاء؛ لأنّه لا يصحّ إلّا إدغام مثل في مثل، فلأجل هذا قلبتَ الأوّل إلى جنس الثاني فقلت " وإن تَعْجَفَّعَجَب" و" من لم يتفَّأولئِك")[١٠٣]، وذكره ابن بابشاذ ؛ إذ يقول: (إذا أدغمت المثلين المتحرّكين عملت شيئين، سكّنت الأوّل، وأدغمته في الثاني، مثل "جعلَ لك، وجعلَ لهم: وجعل لك، وجعل لهم". فإن كان الأوّل ساكناً قبل الإدغام، عملت شيئاً واحداً، وهو الإدغام، مثل: "قلْ له، واجعل له". وإذا أدغمت المتقاربين المتحرّكين عملت ثلاثة أشياء: سكّنت، وقلبت، وأدغمت في مثل: "بيت طائفة"، وإن كان أحد المتقاربين ساكناً في أصله، مثل لام المعرفة، فليس إلّا عملان: قلب، إدغام، مثل "الرجل، والذاهب...)[١٠٤]، وذكر الإدغام في نِعِمّا في قوله تعالى: "إن تبدوا الصدقات فنعمّا هي "البقرة ٢٧١"، ومما ذكره قوله: احبس صاعداً، واحبس زيداً، وافحص سائلاً، واحرص زائراً[١٠٥]. وهذا النحو من الإدغام له حضور في فصول ابن الدّهان التصريفيّة ؛ إذ يقول: (إن كان المثلان في كلمتين، جاز الإدغام والبيان إذا التقتا ؛ نحو: جَعَلَ لَكَ، وجَعَلَّك)[١٠٦]، وهي في مباحث ابن القبيصي الذي يقول: (فأمّا إدغام الحرف في مثله فعلى ضربين: أحدهما: أن يكونا في كلمة واحدة...الضرب الثاني أن يكون المثلان بين كلمتين منفصلتين كقولك: جَعَل لّكَ،وَفَعَل لَّبِيدٌ، وكقوله تعالى: " يعلم مّا تبدون")[١٠٧]، ومما ذكره في إدغام المتقاربين: إدغام القاف مع الكاف، في نحو قوله تعالى: "خلق كل شيء" الفرقان ٢، و " يجعل لك قصوراً" الفرقان ١٠، وإدغام التاء في الضاد في قراءة أبي عمر " والعاديات ضّبحاً" العاديات ١، و " هل أتاك حديث ضَّيف" الذاريات ٢٤، و " من بعد ضَّرَّاء" يونس ٢١[١٠٨].

وممن ذكره ابن الحاجب في الشافية، وأورد له " اذْبَحَّتوداً" في اذْبح عتُوداً، و"اذْبَحَّاذه" في اذْبَح هذه، وجاء بنصوص من القرآن عليه، نحو: "بل ران" المطفّفين ١٤، بين اللام والراء، و" فمن زحزح عن النار" آل عمران ١٨٥، بين الحاء والعين، وقال إنّ قلب تاء الفاعل في خَبَطتُ وحُصتُ طاءً، وفُزتُ وعُدتُ دالاً، وإدغامها مع لام الفعل شاذٌ، وهو من التركيب أيضاً[١٠٩]، وذكره ابن عصفور وفصّل فيه [١١٠]، و تحدّث عنه ابن مالك ؛ إذ قال: (وفرق بين الممدود مع مثله، والمتحرّك مع مثله، في المنفصل، فجاز الوجهان في المتحرّك، نحو قَعَدَ دَاوُدُ...)[١١١]، والرضي تحدّث عنه مع التمثيل على غرار من تقدّمه، فمما قال: (واعلم أنّ أحسن ما يكون الإدغام فيما جاز لك فيه الإدغام من كلمتين أن يتوالى خمسة أحرف فصاعداً متحرّكة مع المثلين، نحو: جَعَلْ لَلَ، وذَهَبْ بِمَالِكَ، ونحو: نَزَعْ عُمَرُ، ونَزَعْ عُلَبِطٌ...)[١١٢]، وذكر جواز الإدغام في ثوب بكر وجيب بكر، وذكر إدغام الهاء في الحاء، نحو: اجْبَه حَّاتماً، والعين في الحاء، نحو: ارْفَع حَّاتماً، وغيرها[١١٣]،وابن هشام ممن تعرّض له بقوله: (الإدغام يجب أذا التقى مثلان:

١ – من كلمتين ساكن أولهما: كاضْرِبْ بَكْرَاً...)[١١٤]، وله حضور عند القوشجي[١١٥]، وظهر هذا المنحى التركيبي عند أغلب المحدثين [١١٦].

وهذا النحو من الظهور في مسائل التصريف لا يمكن أن ينسجم مع مقرّرات الحدّ الذي اتخذ من البنية المفردة ميداناً لعمله، ففيه تصريح باتّ بأن الإدغام على نحوين يكون الأوّل في الكلمة، ويكون الثاني في الكلمتين، ولا خلاف عندنا في القسم الأوّل. ولكنّ الثاني وإن كان قسيماً للأوّل في المفهوم لا يدخل في مجال التصريف ؛ لأنّه يجعل الحدّ غير مانع، ولا يدفع هذا الكلام القول بالتأويل: أنّ التغيير نشأ من الضمّ بين المفردات في الحرف الأخير.

نعم، إنّ هذا الكلام سليم ، على وجه، ولا سبيل لقضّه، ولكن حيثية الظهور المركّبة وجهة المآل المؤلّفة تحتّم علينا الصرم والتقسيم، ففي قولهم: اذْبحَّتُوداً، قد حصل التغيير بين الكلمتين، وأعطى الإدغام – من التغيير– هوية جديدة لا يمكن صرفها لأحد الجزأين، والذي يبدو لنا أنّ العلماء ساروا على المنحى الذي قدّمه سيبويه في كتابه من حيث التقسيم المتقدّم وصور الظهور، وسيبويه قد

عالجه من حيث كونه مفهوماً عامّة، له مراتب وصور، لا من لحاظ جنبته التصريفية، وفي المفهوم الكلّي يُبحث عن الجزئيّات والدقائق، فكان التعاطي مع المفهوم من هذه الجهة دقيقاً، ومن ثمّ أخذ هذا الطرح سلطته، وبدا أثره على من جاء بعده، فعندما أدرجوا الإدغام في ضمن أقسام التصريف الذي يُعنى بالبنية المفردة، تطلّب منهم التنظير أن يستوعبوا أقسامه، ويُحيطوا بأصنافه غير مُلتفتين إلى الأصل المُراد الاشتغال عليه إلّا الرضي الذي اعترض على حدّ ابن الحاجب في خصوص التركيب الذي لا يُعدّ من الأبنية ولا من أحوال الأبنية، ولكن لم يكن حليف الاعتراض منه إلّا الغُفل والنسيان. وقريب منه التقاء الساكنين بين الكلمتين[١١٧].

هـ- بعض أحوال الفعل التصريفيّة

في كثير من أحوال الفعل التصريفية يبدو الحديث وكأنّه عن صور تركيبيّة، ولا سيّما الحديث في إسناد الفعل للضمائر، وما ينتجه هذا الإسناد من أحكام تخصّ الفعل، ومنها:

- القلب

فقد قلبت الألف إذا كانت رابعة ياء، نحو: أغزيتُ وغازيتُ واستغزيتُ[١١٨]، وهنا قُلبت الواو ياء ؛ لأنّها رابعة، وهي في الأصل واو، ومثله في مضاعف الياء حاحيت وعاعيت، ومضاعف الواو التي قلبت ياء في نحو: قوقيْتُ وضوضيْتُ [١١٩]، وهذا القلب أسهم في ظهوره اتصال الضمير بالفعل، ومثله إذا اتّصل الضمير بالفعل المعتلّ الثلاثي، نحو: غزوا في غزا، ورميا في رمى، واستقصيا في استقصى[١٢٠]، فكان الضمير سبباً في ردّ الألف إلى أصلها[١٢١].

- الحذف

الحذف من أقسام التصريف عند العلماء، وقد تجلى التركيب فيه من جهتين: الأولى من دخول بعض الأدوات على الفعل الأجوف والناقص كما في دخول الجازم، نحو: لم يَكُنْ، و لم يَغْزُ، ولم يَرْمِ، ولم يَخْشَ، وهذا الحذف للجزم كما يقول ابن جني [١٢٢]، وقد سمّاه ابن يعيش بالحذف العارض، وهو في حكم الموجود[١٢٣]، والجزم فيه من نتاج التركيب المؤلّف من الأداة الجازمة، والفعل المضارع، ويعطفون عليه عودة المحذوف عند اتّصاله بألف الأثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة

ونون التوكيد، نحو: لم يقولا ولم يبيعا ولم يخافا ولا تقولنّ ولا تبيعنّ ولا تخافنّ[١٢٤].

والثاني من الضمائر المتّصلة بالفعل الأجوف، نحو: قُلْتُ، وبِعْتُ، وقد كثُر الحديث حول هذا النحو من الحذف بسبب نقل حركة العين إلى الفاء، يقول ابن جنّي: (فأصل "قُلتُ، وبِعتُ: قَوَلْتُ، وبَيَعْتُ"، فنقلت "قولت" إلى "قَوُلت"؛ لأن الضمة من الواو، ونقلت "بَيَعت إلى بَيِعْت" لأن الكسرة من الياء، ثم قلبت العين لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت ألفا في التقدير، وبعدها لام الفعل ساكنة لاتصالها بالضمير، أعني: التاء، فسقطت العين، فنقلت حركتها المجتلبة لها إلى الفاء قبلها، فصارت "قلت، وبعت")[١٢٥]. وذكره الجرجاني في مواضع حذف العين عند اتّصال نون الضمير(نون النسوة) أو تاء الضمير(تاء الفاعل) أو نا الضمير(نا الفاعل) بالفعل ؛ لأنّه يُوجب تسكين ما قبله، فيلتقي ساكنان، فيسقط حرف العلّة ؛ لالتقاء الساكنين[١٢٦].

ومن الحذف الإسناد إلى ضمير الغيبة، نحو: غَزَوا ورَمَوْا ورَضُوْا وسَرُوْا، لالتقاء الساكنين [١٢٧].

إنّ التركيب في هذه الصور جليٌّ ليس به حاجة إلى التأويل، ولكن التأويل وقع من جهة أخرى لتفسير التركيب نفسه، يقول أبو عثمان المازني في تاء الفاعل: (أنّها بُنيت مع الفعل ؛ فصارت كبعض حروفه)[١٢٨]، وقد ذكر ابن جنّي سبعة أدلّة على شدّة اتّصال الفعل بالفاعل، وقال في بعض منها: (أنّهم قد بنوا بعض الأفعال مع فاعله بناء الجزء الواحد، حتّى احتاجا إلى ما يحتاج إليه الجزء الفرد وذلك قولهم:" حبّذا زيد"، فتنزّل "زيد" من "حبّذا" – وإن كان فعلاً وفاعلاً – تنزّله من المبتدأ الذي هو جزء واحد) [١٢٩]، وقريب منه قول الثمانيني: (والضمير إذا اتّصل بالكلمة صار كالجزء منها)[١٣٠]، ولكن لابن جنّي كلام لطيف يحسم المسألة، وهو يتحدّث عن تشبيه تاء الفاعل بتاء افتعل في الإدغام – عند المازني : (ومن العرب من يشبِّه هذه التاء بتاء " افتعل " فيقولون: "فحصطُ برِجْلِي " وزعم أنّه أنشد بعض العرب:

وفي كُلِّ حَيٍّ قد خَبَطَّ بنعمةٍ فَحَقَّ لشأسٍ من نَدَاك ذَنُوْبُ[١٣١])[١٣٢]– يقول فيه: (وإنّما كان

الوجه الإظهار ؛ لأنّه وإن دلّت هذه الأدلّة على شدّة الاتّصال ؛ فليس بمخرجهما من أن يكونا جُزأين يستقلّان بأنفسهما، ويستغنيان عن غيرهما، فجرى" قمتُ وبعثُ" في الاستقلال مجرى "زيد قائم"، وبكر منطلق".)[١٣٣]، وكان ابن يعيش يجعل الضمير (الفاعل) منزّلاً منزلة بعض حروف الفعل في الحكم لا غير[١٣٤]، وهذا يعني أنّ الاثنينيّة قائمة لا يمكن تجاهل ظهورها الفعلي الأوّلي، وأنّ التغيير في بنية الفعل كائن من فاعليّة التركيب، ومن ثمّ لا يمكننا أن نلغي دور التركيب في بيان هذه الجهة التصريفية ؛ لأنّها متقوّمة بغيرها.

-الإبدال

ذكر ابن السراج إبدال الطاء من تاء الفاعل عند بني تميم، فهم يقولون: فَحَصْطُ برجلي، ويقولون: خَبْطٌ بيدي[١٣٥]، وعزاه ابن يعيش إلى بعض العرب تشبيهاً لها بتاء الفاعل، في قولهم: "قَبَطُّ وفَحَصْطُ " في قَبَصْتُ وفَحَصْتُ[١٣٦]، والتركيب في هذين المثالين واضح، وتفسيره قد مضى، وهو شاذّ عند ابن الحاجب[١٣٧]، وتحدّث الرضي عن هذا الإبدال قائلاً: (هذه لغة بني تميم، وليست بالكثيرة، أعني جعل الضمير طاء إذا كان لام الكلمة صاداً أو ضاداً، وكذا بعد الطاء والظاء، نحو: فَحَصْطُ برجلي، وحِصْط عنه: أي حِدتُ وَأَحَطّ وحَفِظُّ، وإنّما قلّ ذلك لأنّ تاء الضمير كلمة تامّة ؛ فلا تغير، وأيضاً هو كلمة برأسها، فكان القياس أن لا تُؤثر حروف الإطباق فيها، ومن قلبه فلكونه على حرف واحد كالجزء مما قبله بدليل تسكين ما قبله، فهو مثل تاء افتعل)[١٣٨]، وحيثيّة الاثنينيّة في كلام الرضي ليس بها حاجة إلى التفلسف والتأويل، ومفهوم المشابهة والحمل هو حكمي لا مفهومي.

- التصريف بجهات الشخص والعدد والنوع

كثر حديث العلماء عن الجهات التصريفيّة في الفعل التي تخصّ الشخص والعدد والنوع، فالجهات عندنا الحاضر والمخاطب والغائب، والعدد المفرد والمثنّى والجمع، والنوع عندنا مذكّر ومؤنّث، وسنذكر مثالاً واحداً مما ذكره الميداني لبيان تلك الجهات (وجوه الماضي من النصر: نَصَر نَصَرَا نَصَرَتْ نَصَرَتَا نَصَرْنَ.

المخاطبة: نَصَرْتَ نَصَرْتُمَا نَصَرْتُم نَصَرْتِ نَصَرْتُمَا نَصَرْتُنَّ نَصَرْتُ نَصَرْنَا.

ما لم يُسم فاعله من هذه الوجوه: نُصِرَ نُصِرَا نُصِرُوْا نُصِرَتْ نُصِرَتَا نُصِرْنَ نُصِرْتَ نُصِرْتُمَا نُصِرْتُم نُصِرَتِ نُصِرْتُمَا نُصِرْتُنَّ نُصِرْتُ نُصِرْنَا.

وجوه المستقبل منه: يَنْصُرُ يَنْصُرَانِ يَنْصُرُوْن تَنْصُرُ تَنْصُرَان يَنْصُرْنَ.

المخاطبة: تَنْصُرُ تَنْصُرَان تَنْصُرُوْن تَنْصُرِيْن تَنْصُرَان تَنْصُرْنَ أَنْصُرُ نَنْصُرُ.

ما لم يسم فاعله: يُنْصَرُ يُنْصَرَانِ يُنْصَرُوْن تُنْصَرُ تُنْصَرَانِ يُنْصَرْنَ.

تُنْصَرُ تُنْصَرَان تُنْصَرُوْن تُنْصَرِيْن تُنْصَرَانِ تُنْصَرْنَ أُنْصَرُ نُنْصَرُ...)[١٣٩]، وقد عمل مثل هذا مع الأجوف والناقص والمضعّف وغيرها[١٤٠]، وصور التركيب تبدو في ضمائر الرفع (تَ، وتُ، و تِ، ونا، ونَ، والضمائر ألف الأثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة، ولم يكن لهذه الجهات أن تكون معاني صرفية لولا اقترانها بالأفعال وظهورها في صورة التركيب.

- فكّ الإدغام

تحدّث العلماء عن الإدغام في الأفعال، وبيّنوا أحكامه عند اتّصال الضمائر به، ومما ذكروه حلّ الإدغام عند اتّصال الفعل بضمائر الرفع، لأنّ ما قبله يسكّن للضمير، يقول ابن حنّي: (أنّه متى سكن الثاني، فزال المستكره، من تحرّك المثلين* لم يكن بدّ من الإظهار وذلك قولك "احمررتُ واصفررتُ")[١٤١]، وقال فيه الثمانيني: (فإن اتّصل المثل الثاني بالضمائر التي ذكرتها وجب أن يُظهَر المُدغم، وتُردّ إليه حركته نحو: اطْمَأنَنْتُ واقْشَعْرَرْتُ واسْحَنْكَكْتُ...)[١٤٢]، ومما أوجب فكّ الإدغام عند الجرجاني أمر جماعة المؤنّث والإخبار عن جماعة المؤنّث بالماضي والمستقبل، وقد مثّل لها بقوله: أُرْدُدْنَ ورَدَدْنَ ويَرْدُدْنَ[١٤٣]، والميداني فصّل في هذه الصور، فذكر تصريف الفعل (مدّ)، أذكر منه ما يأتي:

مَدَدْنَ مَدَدْتَ مَدَدْتُمَا مَدَدْتُم مَدَدْتِ مَدَدْتُنَّ مَدَدْتُ مَدَدْنَا مُدِدْنَ مُدِدْتَ مُدِدْتُمَا مُدِدْتُم مُدِدْتِ مُدِدْتُنَّ مُدِدْتُ مُدِدْنَا تَمْدُدْنَ يُمْدَدْنَ تَمْدَدْنَ أُمْدُدْنَ أُمْدُدْنَانِّ[١٤٤]، وذكره ابن عصفور[١٤٥]، والرضي[١٤٦]، والتفتازانيّ(٧٩٢هـ)[١٤٧]، وكانت بيانات المحدثين على شاكلتهم[١٤٨]، وما كان لهذا الحكم أن يتعرّف إلّا

من اقتران الضمير بالفعل، إذاً للتركيب قيمة معرفيّة، توقفنا على أدلّة الصرف، وتُوصلنا إلى معانيه المتعدّدِة، فالحكم ناشئ من التجاور والارتباط بين الفعل و الضمير الذي يُوجب تسكين ما قبله عند الاتّصال، فكان الإظهار واجباً، ومن ثمّ فنحن في الحقيقة نتعامل مع تركيب لا مع المفرد ، وهذ يقودنا إلى الإقرار بواقع التجاوز في الحقل المعرفي الذي رُسِم لهذا الفن.

- اتّصال الضمائر والاستدلال على الأصل

البحث الصرفي مليء بالصور الاستدلالية في تحديد أصل حروف العلّة الواقعة في الأفعال، ومن ذلك ما نجده عند المازني: (وأما "تاه يتيه، وطاح يطيح"، فزعم الخليل أنهما "فَعِل يفعِل" من الواو مثل "حَسِب يحسِب" من الصحيح، ويدلك على ذلك "طوّحت وتوّهت، وهو أَتْوَه منه وأطوح منه".)[١٤٩]، والاستدلال في الشقّ الأوّل منه واضح، إذ نجم من الإسناد إلى الضمير، الذي أعاد حرف العلّة إلى أصله، ومنه ما ذكره ابن السرّاج في حديثه عن الفعل طَالَ، فقال إنّه زنة فَعُلَ، وقد نُقلت الضمّة إلى الفاء بدليل قولهم: طُلْتُ وطَوِيْل[١٥٠]، والضمير هنا جاء مع الفعل الأجوف، فكان سبباً في حذف العين ونقل حركتها إلى الفاء. ومثله استدلّ ابن جنّي على أنّ أصل الألف في طاية وراية، هو الواو ؛ لأنّنا نقول طَوَيْتُ ورَوَيْتُ[١٥١].

- معاني أبنية الأفعال المزيدة

تحدّث العلماء عن معاني الصيغ غير الثلاثيّة، وقد ظهر التركيب في بعضها من خلال التجلي المعنوي للصيغة كما في قولنا: أعرق يعني دخل العراق، وكفّرته معناه نسبته إلى الكفر، واستنسرمفاده صار نسراً، وغيرها. ولكن الأكثر تجلياً وظهوراً من بينها معنى المطاوعة والمشاركة، يقول ابن جنّي: (فأما ما يُطاوِع بأن يفعل هو فعلا بنفسه فنحو قولك: "أطلقته فانطلق، وصرفته فانصرف"، ألا ترى أنه هو الذي فعل الانطلاق، والانصراف بنفسه فأما ما يُطاوِع بأن يفعل هو فعلا بنفسه فنحو قولك: "أطلقته فانطلق، وصرفته فانصرف"، ألا ترى أنه هو الذي فعل الانطلاق، والانصراف بنفسه)[١٥٢]، ولا تتحقق الاستجابة وقبول الفعل بالمطاوعة إلّا إذا كان منشأ المعالجة من مصدر خارجي، وهذا المعنى يقدّمه الشقّ الأوّل من الحدث المتمثِّل بالفعل والفاعل والمفعول، وهو

أطلقته، وصرفته. والمطاوعة يأتي في صيغ أخرى كافتعل وتفعّل.

أمّا المشاركة، فتظهر في الصيغ الثلاث: افتعل وفاعل وتفاعل، ولابن جنّي كلام لطيف يذكر فيه الفرق بين فاعل وتفاعل، وهو:(الفصل بين ضَارَبَ وتَضَارَبَ ونحوهما، أنك إذا قلت: "ضاربت زيدا"، فقد وصل إليك منه مثل ما وصل إليه منك وقد نصبته فكأن الفعل لك دونه. وأنت إذا قلت: تضارب زيد وعمرو، فإنما تعطف بالواو، ولا تقول: تضارب زيد عمرا، والمعنى في قولك: "ضارب زيد عمرا، وتضارب زيد وعمرو" واحد.)[١٥٣]، والمشاركة في صيغة افتعل تبدو من الطرفين في نحو قولنا: اختصم زيد وعمرو، ولا ريب أنّ مفهوم المشاركة لا يكون إلّا بين اثنين، وحيثيّة التركيب ظاهرة من خلال حرف العطف أو المفعول. وهذا الأمر ظاهر بذاته ولا حاجة به إلى التقدير.

و- القلب المكاني

برز نحو من التركيب في القلب المكاني، وذلك ما نجده عند ابن عصفور، وهو يتحدّث عن الأصل والمقلوب منه ؛ قال: (أن يكون أحد النظمين أكثر استعمالاً من الآخر، فيكون الأكثر استعمالاً هو الأصل، والآخر مقلوباً منه، نحو: لَعَمْرِي وَرَعَمْلِي. فإنّ لَعَمْرِي أكثر استعمالاً)[١٥٤]، ولا يشكّ أحد أنّ " لَعَمْرِي " مُرَكّب من " اللام، وكلمة عمر، والياء المضاف إليه "، وقد حصل تقديم وتأخير بين لام كلمة " عمر " ولام الابتداء الداخلة على الاسم، والكلمة عصيّة على الوزن، فكيف نراعي الوزن في القلب المكاني كما يقول أهل التصريف ؟!

ز- من صور الاستدلال

تتعدد صور الاستدلال في البحث الصرفي، وفي بعض منها يسطع التركيب فاعلاً في الحجاج والإقناع، ومن هذه الصور استدلال ابن جنّي على التصحيح في فعل التعجّب ؛ إذ قال: (إنما صح "أَفْعِلْ به" نحو: "أَسْيِرْ به، وأقوم به"؛ لأنك مخبر لا آمر، ومعناه "ما أَفْعَلَه" نحو قوله تعالى: {أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ} إنما معناه: ما أسمعهم، وما أبصرهم، وهو لفظ الأمر في معنى الخبر.

ويدل على أنه ليس أمرا كونه للواحد والواحدة، والاثنين والاثنتين، والجماعة، بلفظ واحد. وذلك

قولهم: "يا زيد أكرِمْ بعمرو، و يا هند أكرم بعمرو، و يا رجلان أكرم بزيد، و يا امرأتان أكرم به، و يا رجال أكرم بزيد، و يا نساء أكرم بزيد")[١٥٥]، ومنه دليل ابن عصفور على أنّ وزن " أوّل ": أفعل، لزوم مِنْ لها، فتقول لقيته أوّل مِنْ أمس، كما تقول زيد أفضل من عمرو، مع منع الصرف[١٥٦].

وثمّة مظاهر كثيرة للتركيب في مباحثهم أوردنا بعضاً منها خشية الإطالة، أملاً في إتمامها لاحقاً.

الهوامش

[١] – المنصف:٣٤.
[٢] – مقدَّمة في أصول التصريف: ٢٥ – ٢٦.
[٣] – المقاصد الشافية: ٨/ ٢١٨.
[٤] – الأصول في النحو: ٣/ ٢٣١.
[٥] – المنصف: ٣٤.
[٦] – السابق: ٣٣.
[٧] – كتاب الفصول: ١١٥.
[٨] – الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط: ٥٩.
[٩] – إيجاز التعريف في علم التصريف: ٣ ، وينظر: تمهيد القواعد: ١٠/ ٤٨٧٥.
[١٠] – شرح شافية ابن الحاجب للرضي: ١/ ١٠ .
[١١] – السابق: ١/ ١١.
[١٢] – التتمة في التصريف: ٣٣.
[١٣] – الممتع الكبير: ٣٥-٣٦ .
[١٤] – إيجاز التعريف: ٣.
[١٥] – نُزهة الطرف: ٩٧-٩٨.
[١٦] – ينظر: أوضح المسالك: ٣/ ٣٠٣.
[١٧] – ينظر: الطراز: ١٢- ١٣.
[١٨] –الكافية في شرح الشافية: ١/ ١٠٣.
[١٩] – كنز المطالب على شافية ابن الحاجب تحقيق عبد الله بن مبارك النخار: ٩.
[٢٠] – المقاصد الشافية: ٨/ ٢٢١.
[٢١] – ٧.
[٢٢] – شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ١٠.
[٢٣] – ينظر: شرح الجاربردي: ٩ ، وكنز المطالب: ١/ ١١.

[٢٤] – ينظر: الكافية في شرح الشافية: ١/١١.

[٢٥] – معجم مقاييس اللغة: ٣٩٨.

[٢٦] – لسان العرب: ٥/ ٣٥٠ ، وينظر: القاموس المحيط: ٩٨ ، وتاج العروس: ٢/ ٣٦.

[٢٧] – شرح الحدود النحوية: ٦٣.

[٢٨] – ٢٤٠.

[٢٩] –شرح الجزولية للأبّذي السفر الأول: ١.

[٣٠] – ينظر: شرح المقدمة الجزولية للشلوبين: ١/ ١٩٧ ، والحاشية العصرية على شرح شذور الذهب: ١/ ٢٢.

[٣١] – التعريفات: ١٤٦ ، وينظر: الكليات: ٦٩٩.

[٣٢] – ٦٩.

[٣٣] – ينظر: الأصول: ٣/ ٢٣١.

[٣٤] – التكملة: ١٨٥.

[٣٥] – كتاب الفصول في العربية: ٨٠.

[٣٦] – ينظر: الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط: ٧٠ – ٧٢، وإيجاز التعريف: ٩٧– ١٠٥، ونزهة الطرف لابن هشام: ١٢٠– ١٢٤، وعنقود الزواهر: ٣٩٧– ٤٠٨.

[٣٧] – التعريفات: ١٤٦ .

[٣٨] – ٧١ وما بعدها.

[٣٩] – ينظر: الكتاب: ٣/ ٢٩٦– ٣٠٨، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤/ ٦٢– ٧٣.

[٤٠] – ينظر: الكتاب: ٣/ ٣٧٤، والمقتضب: ٣/ ١٤٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤/١٢٣– ١٢٥.

[٤١] – ينظر: السابق: ٣/ ٣٧٧، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤/ ١٢٧.

[٤٢] – ينظر: السابق: ٣/ ٣٧٥– ٣٦٧، والمقتضب: ٣/ ١٤١– ١٤٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤/ ١٢٥– ١٢٧.

[٤٣] – كتاب الفصول في العربية: ٨٣.

[٤٤] – الكافية في علم النحو و الشافية في علمي التصريف والخط: ٧٢.

[٤٥] – شرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ٢١٤٩– ٢٥٠.

[٤٦] – شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٣٩٦– ٣٩٧، وينظر: شرح الشافية للجاربردي: ١٩٧– ١٩٨.

[٤٧] – نُزهة الطرف في علم الصرف: ١٢٤، وينظر: عنقود الزواهر في الصرف: ٤٠٧– ٤٠٨.

[٤٨] – ينظر: شذا العرف: ٢٥٠– ٢٥١، وعمدة الصرف: ١٩٠– ١٩١، والمهذّب في علم الصرف: ٣٥١، والصرف الواضح: ٢٩٩– ٣٠٠، والتعريف بالتصريف: ٣٢٢، والمغني الجديد في علم الصرف: ٣٥٥– ٣٥٦، والمغني في علم الصرف: ٣٢٣– ٣٢٤، وإتحاف الطرف في علم الصرف: ١٨١– ١٨٢، والصرف الوافي: ٢٦٥– ٢٦٦، والمستقصي في علم التصريف: ٢/ ٨٨٦– ٨٨٨.

[٤٩] – ينظر: تفصيل هذه الآراء في مظاهر التركيب في الكلمة العربيّة: ٤٤– ٤٨.

[٥٠] – ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٥٠، والكافية في شرح الشافية: ١/ ٣٥٤– ٣٥٥.

[٥١] – ينظر: السابق نفسه: ٢/ ٢٥٠، و شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الاستراباذي: ١/ ٤٠٨، وشرح شافية ابن الحاجب للخضر اليزدي: ١/ ٣٩٦، وشرح الشافية للجاربردي: ١٩٧.

[٥٢] – الكتاب: ٣/ ٣٧٧،

[٥٣] – ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤/١٢٧– ١٢٨.

[٥٤] – ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ٢٥٣، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين: ١/ ٤٠٩.

[٥٥] – ينظر: المقتضب: ١/ ٣٥ ، والأصول: ٣/ ٢٣١.

[٥٦] – ينظر: التكملة: ١٨٥.

[٥٧] – المنصف: ٨١.

[٥٨] – مقدّمة في أصول التصريف: ٣٣.

[٥٩] – الممتع الكبير: ٣٣.

[٦٠] – كتاب الفصول في العربيّة: ٧٥.

[٦١] – الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط: ٦٨– ٧٠.

[٦٢] – ينظر: إيجاز التعريف: ١٠٥– ١٠٨.

[٦٣] – الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط: ٦٩.

[٦٤] – ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١/١٨٣– ١٨٤.

[٦٥] – ارتشاف الضرب: ١/ ٣٥١.

[٦٦] – شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٣٠٧.

[٦٧] – ينظر: الكتاب: ٣/ ٤٧٥– ٤٧٦، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤/ ٢١٣.

[٦٨] – ينظر: الأصول في النحو: ٣/ ٦٠.

[٦٩] – شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ١٨٣– ١٨٤.

[٧٠] – ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٣٢٧– ٣٢٨.

[٧١] – ٣٩٤.

[٧٢] – ينظر: شذا العرف: ٢٢٦، وعمدة الصرف: ١٦٩، والتنوير في التصغير: ١٨٨– ١٩٠، والمهذّب في علم الصرف: ٣٣٨، والمغني الجديد في علم الصرف: ٣٣٩، والمغني في علم الصرف: ٣١٣، وإتحاف الطرف في علم الصرف: ١٦٦، والمستقصي في علم التصريف: ٢/ ١٠٠٧– ١٠٠٩، والصرف الوافي: ٢٤٤.

[*] ذكر أبو حيان تصغير بعلبكّ مؤنّثاً: بُعَيْلب وقال الفرّاء ربما حذفوا فقالوا بُعَيْلة، وقيل بُكَيْكة وقيل بُعَيْلة بك، وقيل بعل بُكَيْك، ينظر: ارتشاف الضرب: ١/ ٣٨١.

[٧٣] – الكتاب: ٣/ ٤٧٦، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤/٢١٣.

[٧٤] – شرح المفصّل: ٥/ ٢٤٦– ٢٤٧.

[٧٥] – ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٥٤٩– ٥٩١.

[٧٦] – ينظر: شذا العرف: ١٨٠– ١٨٦، وعمدة الصرف: ١١٨– ١٢٨، والصرف الوافي: ٢٠١– ٢١٨، وإتحاف الطرف: ١٣٢– ١٤٣، والتعريف بالتصريف: ٢٨١– ٢٩٦، والمغني الجديد: ٣٦٢– ٣٩٤، والمغني: ٢٥٤– ٢٧١، والمستقصي: ٢/ ٦٨٤– ٧٧٠.

[٧٧] – ينظر: ١٢٠ ، ١٢٦.

[٧٨] – ينظر: التعريف بالتصريف: ٢٨١، ٢٨٥.

[٧٩] – ينظر: المغني الجديد: ٣٦٨، ٣٨٥.

[٨٠] – ينظر: المستقصي: ٢/ ٧٠٤– ٧٠٥، ٧٣٤.

[٨١] – ينظر: همع الهوامع: ١/ ١٤٠– ١٤١.

[٨٢] – الكتاب: ٣/ ٣٢٧.

[٨٣] – ينظر: الأصول في النحو: ٣/ ٢٣١.

[٨٤] – ينظر: التصريف الملوكي: ٤٤.

[٨٥] – مقدّمة في أصول التصريف: ٢٥.

[٨٦] – ينظر: كتاب الفصول في العربيّة: ١٦١– ١٦٤.

[٨٧] – ينظر: الفصول الخمسون: ٢٦٢.

[٨٨] – ينظر: الكافية في النحو والشافية في علمي التصريف والخط: ٩٥– ١٠٢.

[٨٩] – ينظر: إيجاز التعريف في علم التصريف: ١٧٢– ١٩١.

[٩٠] – ينظر: الممتع الكبير: ٤٠١– ٤٥٥.

[٩١] – المنصف: ٥٥٣.

[٩٢] – ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ١٠.

[٩٣] – ينظر: المنصف: ٥٥١.

[٩٤] – الأصول في النحو: ٣/ ٤١٠.

[٩٥] – ينظر: السابق نفسه: ٣/ ٤١١.

[٩٦] – السابق: ٣/ ٤١٣– ٤١٤.

[٩٧] – ينظر: السابق: ٤١٤– ٤٢٥.

[٩٨] – ينظر: الكتاب: ٤/ ٤٤٩– ٤٦٦.

[٩٩] – ينظر: المقتضب: ١/ ٢٠٧– ٢٢٤.

[١٠٠] – ينظر: المنصف: ٥٥٠– ٥٥٢.

[١٠١] – ينظر: المنصف: ٣٠٧.

[١٠٢] – ينظر: السابق نفسه:٣١٧.

[١٠٣] – شرح التصريف: ٢١٦– ٢١٧

[١٠٤] – مقدّمة في أصول التصريف: ١٥٥.

[١٠٥] – ينظر: السابق نفسه: ١٦٩.

[١٠٦] – كتاب الفصول في العربيّة: ١٦١.

[١٠٧] – التتمة في التصريف: ٢٥٥– ٢٥٧.

[١٠٨] – ينظر: السابق نفسه: ٢٥٧– ٢٥٩.

[١٠٩] – ينظر: الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخطّ: ٩٨– ١٠٠.

[١١٠] – ينظر: الممتع الكبير: ٤١٣ وما بعدها.

[١١١] – إيجاز التعريف في علم التصريف: ١٧٦.

[١١٢] – شرح شافية ابن الحاجب للرضي: ٣/ ١٦٩.

[١١٣] – ينظر: السابق: ٣/ ١٧٠– ١٩٢.

[١١٤] – نزهة الطرف في علم الصرف: ١٧٤.

[١١٥] – ينظر: عنقود الزواهر في الصرف: ٤٧٨، ٤٨٠،٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦.

[١١٦] – ينظر: شذا العرف: ٣١٧، ٣٢٧– ٣٢٨، وعمدة الصرف: ٢٤٦، ٢٥١– ٢٥٥، والمغني الجديد في علم الصرف: ١١٠، وإتحاف الطرف في علم الصرف: ٢٢٤، والصرف الواضح: ٣٦٢، والمغني في علم الصرف: ١١٢.

[١١٧] – ينظر: التكملة: ١٩٦– ١٩٧، والمنصف: ١٩٩، و كتاب الفصول: ٨٥– ٨٦، والكافية في النحو والشافية في علمي التصريف والخطّ: ٧٧– ٧٨، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي: ٢/ ٤١٧– ٤٨١.

[١١٨] – ينظر: المنصف: ٤١٦، ونزهة الطرف للميداني: ٣٥، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي: ٣/ ٩٢.

[١١٩] – ينظر: السابق نفسه: ٤٢٠.

[١٢٠] – ينظر: التكملة: ٩١.

[١٢١] – ينظر: العُمُد: ١٣٣، والممتع الكبير: ٣٣٨.

[١٢٢] – ينظر: التصريف الملوكي: ١٧٤، والمنصف: ٤٦٧، وينظر: شرح التصريف للثمانيني: ٣٨٥– ٣٨٦، والعُمُد: ١٢٨– ١٢٩.

[١٢٣] – شرح الملوكي في التصريف: ٥٠٨.

[١٢٤] – ينظر: العُمُد: ١٢٩.

[١٢٥] – المنصف: ٢١٣، وينظر: التكملة: ٥٨٨، ونزهة الطرف للميداني: ٢٨، والممتع الكبير: ٢٨٨.

[١٢٦] – ينظر: العُمُد: ١٢٩.

[١٢٧] – ينظر: الممتع الكبير: ٣٣٨.

[١٢٨] – المنصف: ٥٤٩.

[١٢٩] – السابق: ٥٤٧.

[١٣٠] – شرح التصريف: ٣٤٨، وينظر: نتائج الفكر: ١٣٠، والممتع الكبير: ٥٦.

[١٣١] – ديوان علقمة بن عبدة: ٢٩.

[١٣٢] – المنصف: ٥٤٧.

[١٣٣] – السابق نفسه: ٥٤٨– ٥٤٩.

[١٣٤] – شرح الملوكي في التصريف: ٤٩٢، وشرح المفصّل: ١٠/ ٩٥.

[١٣٥] – الأصول في النحو: ٢٧٢/٣.

[١٣٦] – ينظر: شرح الملوكي في التصريف: ٤١٩– ٤٢٠

[١٣٧] – الكافية في الصرف والشافية في علمي التصريف والخطّ: ٩٥،

[١٣٨] – شرح شافية ابن الحاجب: ٣/ ١٥٥.

[١٣٩] نزهة الطرف للميداني: ٤٥–٤٦، وينظر: المفتاح في التصريف: ٥٧.

[١٤٠] – ينظر: السابق نفسه: ٥٠– ٦٦.

* إذا كانت حركة الحرف الأخير غير لازمة يُحلّ الإدغام نحو: امْدُدِ الحَبْلَ واسْدُدِ البَابَ، ينظر المنصف: ٥٢٥.

[١٤١] – المنصف: ٤٥٢.

[١٤٢] – شرح التصريف للثمانيني: ٤٧١– ٤٧٢.

[١٤٣] – ينظر: العُمُد: ١٢٠.

[١٤٤] – ينظر: نزهة الطرف: ٥٢– ٥٣.

[١٤٥] – ينظر: الممتع الكبير: ٤٠٥، ٤١٨.

[١٤٦] – شرح شافية ابن الحاجب: ١٦٧/٣.

[١٤٧] – ينظر: شرح تصريف العزّي: ٥٢.

[١٤٨] – ينظر: شذا العرف: ٣٢٢، والمغني في تصريف الأفعال: ١٩٤– ١٩٥، وعلم الصيغة: ٢٢٣– ٢٢٥، وعمدة الصرف: ٥٤–٥٥، وإتحاف الطرف في علم الصرف: ٢٤، والمغني الجديد في علم الصرف: ١٤٦، والمهذّب في علم الصرف: ١٠١– ١٠٢، والمستقصي في علم التصريف: ١/ ٢٤٠– ٢٤١، والمغني في علم الصرف: ١٦١ذ– ١٦٢.

[١٤٩] – المنصف: ٢٣٢.

[١٥٠] – – ينظر: الأصول في النحو: ٣/ ٢٥٤، والمنصف: ٢١٩.

[١٥١] – ينظر: المنصف: ٣٩٦– ٣٩٧.

[١٥٢] – السابق نفسه: ٩٦، وينظر: الممتع الكبير: ١٢٩– ١٣٠.

[١٥٣] – السابق نفسه: ١١٢، وينظر: الكافية في النحو والشافية في علمي التصريف والخطّ: ٦٣، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي: ١/ ٧٠– ٧٤.

[١٥٤] – الممتع الكبير: ٣٩٢.

[١٥٥] – المنصف: ٢٦٧.

[١٥٦] – الممتع الكبير: ٣٥٨.

المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق ودراسة الدكتور رجب عثمان محمد ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
- الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط٥، ١٩٦٦ م.
- إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك، تحقيق الدكتور حسن أحمد العثمان، المكتبة المكيّة- مكّة المكرّمة، ط ١، ٢٠٠٤م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، للإمام محبّ الدين أبي فيض السيّد مرتضى الزبيدي الحنفي، دراسة وتحقيق علي شيري، دار الفكر – بيروت، ١٩٩٤م.
- التتمّة في التصريف، لأبي عبد الله محمّد بن أبي الوفاء الموصليّ المعروف بابن القبيصيّ، تحقيق ودراسة الدكتور محسن بن سالم العميري، مطبوعات نادي مكّة الثقافي الأدبي، ط١، ١٩٩٣م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ألّفه أبو حيّان الأندلسي، حققه الدكتور حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط١، ١٩٩٧م.
- التصريف الملوكي، صنعة أبي الفتح عثمان بن عبد الله بن جنّي النحويّ، تحقيق وتقديم وتعليق الدكتور البدراوي زهران، الشركة المصريّة العالميّة للنشر – لونجمان، ط١، ٢٠٠١م.
- التعريف بالتصريف؛ د علي أبو المكارم، مؤسسة المختار للطباعة والتوزيع – القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.
- التعريفات، الشريف الجرجاني، دار الفكر – بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٥م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش ، دراسة وتحقيق د علي محمد فاخر ود جابر محمد البراجة ود إبراهيم محمد جمعة ود جابر السيد مبارك ود علي السنوسي محمد ود محمد راغب نزّال ، دار السلام – القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٧م.
- الحاشية العصرية على شرح شذور الذهب ، صنعها د عبد الكريم محمد الأسعد ، دار الشواف – الرياض ، ط١ ، ١٩٩٥م.
- ديوان علقمة بن عبدة ، شرحه وعلّق عليه وقدّم له سعيد نسيب مكارم ، دار صادر - بيروت ، ط١ ، ١٩٩٦م.
- شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، ضبطه وعلّق عليه علاء الدين عطيّة، مكتبة ابن عطيّة، ط٧، ٢٠٠٧م.
- شرح التصريف ، عمر بن ثابت الثمانيني ، تحقيق الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي ، مكتبة الرشيد – الرياض. ط١ ، ١٩٩٩.
- شرح الجزولية للأبّذي، تحقيق سعد حمدان محمد الغامدي، رسالة دكتوراه من جامعة أم القرى، ١٤٠٥- ١٤٠٦ه.
- شرح الحدود النحويّة، جمال الدين عبد الله ابن أحمد ابن علي ابن محمّد الفاكهي، حققه وقدّمه الدكتور محمّد الطيّب إبراهيم، دار النفائس، ط١، ١٩٩٦م.
- شرح الشافية للجاربردي ، تحقيق نبيل أبو عمشة ، إصدارات دار الكتب الوطنية – أبو ظبي ، ط١ ، ٢٠١٤م.
- شرح المفصّل، موفقّ الدين يعيش بن عليّ بن يعيش النحويّ، تحقيق الدكتور إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين – دمشق، ط١، ٢٠١٣م.
- شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير للأستاذ أبي علي عمر بن محمّد الأزدي الشلوبين، درسه وحقّقه د تركي بن سهو العتيبي، مكتبة الرشد – الريلض، ط١، ١٩٩٣م.
- شرح الملوكي في التصريف، موفقّ الدين يعيش بن عليّ بن يعيش الحلبي، تحقيق الدكتور محمد حسين عبد العزيز المحرصاوي، مكتبة دار الكتب والوثائق القوميّة – القاهرة، ٢٠١٢م.

- شرح تصريف العزّي، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، عني به محمد جاسم المحمد، دار المنهاج – جدة، ط١، ٢٠١١م.
- شرح شافية ابن الحاجب في علم الصرف ، ركن الدين الحسن الاستراباذي ، تحقيق عبد المقصود محمد عبد المقصود ، مكتبة الثقافة الدينيّة – القاهرة ، ٢٠١١م.
- شرح شافية ابن الحاجب في علمي التصريف والخطّ للخضر اليزدي ، تحقيق د حسن أحمد العثمان ، منشورات ذوي القربى – قم ، ١٤٣٣ه.
- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن و محمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
- الصرف الواضح، د عبد الجبّار علوان النايلة، جامعة الموصل ١٩٨٨م.
- الصرف الوافي دراسات وصفيّة تطبيقيّة، د هادي نهر، عالم الكتب الحديث – إربد، ط١، ٢٠١٠م.
- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، يحيى بن حمزة العلوي ، مراجعة وضبط وتدقيق محمد عبد السلام شاهين. دار الكتب العلمية – بيروت. ط١ ، ١٩٩٥م.
- علم الصيغة للمفتي عنايت أحمد الكاكوروي، نقله إلى العربيّة ولي خان المظفّر، اعتنى به ووضع الأسئلة والتمارين عبد الرشيد بن مقصود الهاشمي، مكتبة البشرى- باكستان، ط٢، ٢٠١١م.
- العُمُد كتاب في التصريف، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانيّ، تحقيق وتقديم وتعليق الدكتور البدراوي زهران، دار الآفاق العربيّة – القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م.
- عمدة الصرف، كمال إبراهيم، مطبعة الزهراء – بغداد، ط٢، ١٩٥٧م.
- عنقود الزواهر في الصرف، علاء الدين علي بن محمّد القوشجي، دراسة وتحقيق الدكتور أحمد عفيفي، مطبعة دار الكتب المصريّة بالقاهرة، ط١، ٢٠٠١م.
- القاموس المحيط للفيروزآبادي، إعداد وتقديم محمّد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث – بيروت،ط٢، ١٩٨٩م.
- القرآن الكريم
- الكافية في النحو والشافية في علمي التصريف والخط مع الكافية، ابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر، تحقيق الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.
- الكافية في شرح الشافية لمحمود بن محمد بن علي بن محمود الأرّاني الساكناني ، تحقيق عبد الله بن محمد بن مبارك العتيبي ، أطروحة دكتوراه من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤١٨ه.
- الكتاب أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجيالقاهرة،ط٤، ٢٠٠٤م.
- كتاب التكملة، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الله الغفاري النحوي، تحقيق ودراسة كاظم بحر المرجان، عالم الكتب بيروت، ط٢، ٢٠١٠م.
- كتاب الفصول في العربية ، أبو محمد سعيد بن المبارك بن الدهان ، حققه الدكتور فائز فارس ، دار الأمل – إربد ، ط١ ، ١٩٨٨م.
- الكلّيّات ، لأبي البقاء أيّوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي ، تحقيق د عدنان درويش ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط٢ ، ١٢٠١١م.
- كنز المطالب على شافية ابن الحاجب ، لأبي جمعة سعيد بن مسعود الماغوسي ، دراسة وتحقيق عبد الله بن مبارك النخار من بداية المخطوط إلى نهاية اسم الآلة ، أطروحة دكتوراه من الجامعة الإسلمية بالمدينة المنورة ، ١٤٣٤ه.
- لسان العرب، ابن منظور، تحقيق ياسر سليمان أبو شادي ومجدي فتحي السيد، المكتبة التوفيقية القاهرة.
- مرآة الظرف في فن الصرف، حضرة وهبي بيك، المطبعة الباهرة ببولاق مصر القاهرة، ط١، ١٣٠٧ هجريّة.

- المستقصي في علم التصريف، الدكتور عبد اللطيف الخطيب، دار العروبة – الكويت، ط١، ٢٠٠٣م.
- مظاهر التركيب في الكلمة العربيّة، هدى عبد العاطي، مؤسسة حورس الدولية- الإسكندريّة، ط٢٠١٥،١.
- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسن أحمد بن فارس، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- المغني الجديد في علم الصرف، د محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي – بيروت، ط٥، ١٩٩٩م.
- المغني في تصريف الأفعال الدكتور محمّد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث – القاهرة، ٢٠٠٥م.
- المغني في علم الصرف، د عبد الحميد السيّد، دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان، ط١، ٢٠١٠م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، أبو إسحاق إبراهيم الشاطبي ، تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامس. مركز إحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة. ط١ ، ٢٠٠٧م.
- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب.
- مقدمة في أصول التصريف ، طاهر بن أحمد بن بابشاذ ، حققه وعلق عليه الدكتور حسين علي السعدي ، والدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي ، مركز البحوث والدراسات الإسلامية – بغداد. ٢٠٠٦م.
- الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ط ١، ١٩٩٦م.
- المنصف، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق وتعليق محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٩٩٩م.
- المهذّب في علم التصريف، د صلاح مهدي الفرطوسي ود هاشم طه شلاش، مطابع بيروت الحديثة، ط١، ٢٠١١م.
- نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، حققه وعلّق عليه الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ عليّ محمّد معوّض، دار الكتب العلميّة - بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
- نزهة الطرف في علم الصرف، ابن هشام الأنصاري، دراسة وتحقيق د أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الزهراء – القاهرة، ١٩٩٠م.
- نزهة الطرف في علم الصرف، أحمد بن محمّد الميداني، دار الآفاق – بيروت، ط١، ١٩٨١م.